أسعار النفط تتراجع 1 بالمئة ترقباً لبيانات أميركية

إعلانان أميركي وصيني بالسحب من احتياطاتهما الاستراتيجية

تراجعت أسعار النفط في بداية التعاملات، بفعل قوة الدولار الأمريكي أمام سلة العملات الرئيسة، إلى جانب ترقب بيانات من معهد البترول الأمريكي.

وتصدر، بيانات أولية بشأن التغير في مخزونات الخام داخل الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي، على أن تصدر البيانات النهائية خلال وقت لاحق .

ومنذ الأسبوع الماضي، تتأثر أسعار النفط هبوطا بعد إعلانين أمريكي وصيني بالسحب من احتياطاتهما الاستراتيجية من النفط الخام، ضمن جهود لخفض تكاليف الإنتاج والأسعار في أسواقهما.

وعند الساعة 06:55 (ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يناير ، بنسبة 0.83 بالمئة 67 سنتا إلى 79.03 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يناير بنسبة 1.08 بالمئة أو 83 سنتا إلى 75.92 دولارا للبرميل.

وتراجعت أسعار النفط اعتبارا من الأسبوع الماضي، من ذروة 7 سنوات، عندما سجلت أسعار النفط برنت أكثر من 86.5 دولارا للبرميل.

وارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات)، لكنها ظلت تحت ضغط ارتفاع حالات الإصابة بمرض «كوفيد – 19» في أوروبا، واحتمال لجوء اليابان والهند إلى السحب من الاحتياطي الوطني، ما أثار مخاوف بشأن زيادة العرض وضعف الطلب.

وتراجعت أسعار خام برنت وغرب تكساس الوسيط الأميركي بأكثر من دولار واحد في التعاملات المبكرة، لتسجل أدنى مستوياتها منذ الأول من أكتوبر. وبحلول الساعة 1527 بتوقيت غرينتش، ارتفع خام برنت 0.17 في المائة إلى 79.09 دولار للبرميل، بينما زاد الخام الأميركي 0.5 في المائة إلى 76.35 دولار.

وجرى تداول الدولار الأميركي قرب أعلى مستوى منذ 16 شهراً مقابل اليورو، مما جعل النفط الخام المسعر بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

في غضون ذلك، أبقى احتمال لجوء الهند واليابان إلى احتياطيات النفط الاستراتيجية الضغط على الأسعار وحافظ على استمرار خام برنت تحت مستوى 80 دولاراً.

ونقلت «رويترز» عن ثلاثة مصادر حكومية، قولهم إن الهند تخطط للسحب من احتياطياتها الاستراتيجية من النفط بالتنسيق مع مستهلكين آخرين.

باول: الاحتياطي الفيدرالي سيعمل على الحؤول دون «ترسّخ» التضخم

أعلن رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول)، أن البنك سيعمل على الحؤول دون أن تصبح معدلات التضخم في الولايات المتحدة «مترسخة».

جاءت هذه التصريحات بعد إعلان الرئيس جو بايدن ترشيحه باول لولاية ثانية على رأس البنك الأكثر نفوذاً في العالم، وسط زيادة معدلات التضخم التي شهدت ارتفاع أسعار المستهلك الأميركي الشهر الماضي إلى أعلى مستوى لها في أكثر من 3 عقود، بحسب ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.

ورشح الرئيس الأميركي جو بايدن الرئيس الحالي لـ«الاحتياطي الفيدرالي» جيروم باول للمنصب لولاية ثانية، وفق ما أعلن البيت الأبيض الاثنين، مما يتيح له مواصلة دوره في الإشراف على تعافي الاقتصاد من أزمة «كوفيد19».

وفي حال وافق مجلس الشيوخ على تسميته، فسيشرف باول على استجابة «المصرف المركزي» للأضرار التي تسبب فيها التباطؤ الاقتصادي القياسي الذي سجّل العام الماضي، والسيطرة على التضخم الذي ارتفعت معدلاته في الأشهر الأخيرة، وهو أمر كثف الضغط على إدارة بايدن وسياسات «الاحتياطي الفيدرالي» النقدية المتساهلة.

وواجه الرئيس دعوات من الأعضاء التقدميين ضمن حزبه الديمقراطي لاستبدال مرشح أكثر ليبرالية، على غرار عضوة مجلس محافظي «الاحتياطي الفيدرالي» لايل برينارد، بالجمهوري بأول، لكن البيت الأبيض أعلن أنها ستعيّن نائبة رئيس المصرف.

وقال بايدن في بيان: «لا يمكننا العودة إلى حيث كنا قبل الوباء. علينا إعادة بناء اقتصادنا بشكل أفضل».

وقال: «أنا واثق بأن تركيز الرئيس باول والدكتورة برينارد على إبقاء معدلات التضخم منخفضة والأسعار مستقرة وتحقيق التوظيف الكامل سيجعل اقتصادنا أقوى من أي وقت مضى».

وقاد بأول؛ الذي تولى المنصب منذ عام 2018 بتعيين من الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترمب، استجابة البنك المركزي للتباطؤ الاقتصادي الواسع الناجم عن الوباء، والتي خفض بموجبها سعر الفائدة على القروض إلى «صفر» وضخ سيولة بتريليونات الدولارات.

وبينما تراجع المصرف عن هذه الإجراءات مع تعافي الاقتصاد، ارتفع معدل التضخم، وبالتالي تراجعت معدلات التأييد لبايدن.

لكن باول بدّل سياسات «الاحتياطي الفيدرالي» لإبقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترات أطول من المعتاد لدعم التوظيف خصوصاً في صفوف الأقليات التي تعد الأفقر. ويشير باول وغيره من قادة «المصرف المركزي» إلى أن موجة التضخم ستكون مؤقتة، وأنهم لا يتوقعون زيادة أسعار الفائدة قبل منتصف العام المقبل.

جيروم باول

النقد الدولي: اقتصاد الجزائر يتعافى تدريجيا

قال صندوق النقد الدولي، إن اقتصاد الجزائر بصدد التعافي تدريجيا من تبعات الأزمة المزدوجة لجائحة كورونا والصدمة النفطية التي رافقتها.

جاء ذلك في بيان لمجلس إدارة الصندوق، توج مشاوراته لسنة 2021 بشأن الجزائر، صدر بواشنطن. ولفت البيان إلى أن استجابة السلطات السريعة، ساعدت في التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية للأزمة، وساهم تعزيز حملات التطعيم ضد كورونا في إبطاء الموجة الثالثة من العدوى.

ووفق النقد الدولي، فإن اقتصاد الجزائر وبعد انكماش 4.9 بالمئة في 2020، سجل نموا في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 2.4 على أساس سنوي في الربع الأول 2021. وعزا الصندوق هذا النمو، إلى ارتفاع أسعار النفط (مصدر الإيرادات الرئيسي للبلاد)، وتراجع العجز التجاري بشكل ملحوظ في النصف الأول من السنة الجارية، بعد تدهور ملحوظ في 2020.

وتوقع أن يتعافى اقتصاد البلاد عامي 2021 و2022، لكنه وصف التوقعات بغير المؤكدة، بنمو حقيقي يصل 3.2 بالمئة خلال السنة الجارية.

وحذر التقرير ذاته من مخاطر محدقة بالاقتصاد المحلي، تتعلق أساسا بتطور أسعار النفط وجائحة كورونا والبيئة الاجتماعية والجيوسياسية.

ولفت إلى أن القدرة الشرائية للأسر تضررت بشكل سلبي بفعل التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وفترة الجفاف التي تشهدها الجزائر (منذ 2019). وحث بيان النقد الدولي، السلطات الجزائرية على مزيد من الضبط التدريجي والمستدام لأوضاع المالية العامة، وتعزيز تدابير الإيرادات والنفقات. جاء البيان في أعقاب انتقادات لاذعة وجهها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إلى صندوق النقد الدولي، الذي يحاول، وفق تبون، رسم مسار محدد لاقتصاد بلاده، بغية التوجه نحو الاقتراض الخارجي. ورد الرئيس الجزائري على سؤال بخصوص توصيات صندوق النقد الدولي، في مقابلة سابقة مع وسائل إعلام محلية، للتوجه نحو الاستدانة الخارجية بالقول: "صندوق النقد الدولي دوّخنا وداخ".

ارتفاع صادرات المغرب إلى تركيا 30 بالمئة منذ 2009

قال وزير التجارة والصناعة المغربي رياض مزور، إن صادرات بلاده إلى تركيا ارتفعت 30 بالمئة منذ دخول اتفاقية التبادل الحر بين البلدين حيز التنفيذ في 2009.

جاء ذلك في رد الوزير المغربي على أسئلة حول حصيلة اتفاقيات التبادل الحر خلال جلسة عامة لمجلس النواب (الغرفة الأولى بالبرلمان).

وقال مزور : "من نتائج اتفاقيات التبادل الحر، ارتفاع الاستثمارات الخارجية من 67 مليار درهم (7.26 مليار دولار) في الفترة 1990 2000– إلى 350 مليار (37.9 مليار دولار) في الفترة 2011 – 2021".

وأشار إلى أن نسبة صادرات البلد ارتفعت بنسبة 30 بالمائة مع تركيا، و16 بالمائة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلغت قيمة الواردات المغربية من تركيا 2.3 مليار دولار في 2019، بزيادة 16 بالمئة مقارنة مع 2018، وفق بيانات وزارة التجارة المغربية.

في المقابل، بلغت قيمة صادرات المغرب إلى تركيا، خلال 2019، حوالي 700 مليون دولار.

وأوضح مزور أن صادرات بلاده ارتفعت 13 بالمائة في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، و12 بالمائة مع الإمارات.

وفي 10 شباط الماضي، صادق مجلس النواب المغربي على تعديل اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا.

واتفق المغرب وتركيا على تعديل الاتفاقية في 24 أغسطس 2020، وصادقت الحكومة المغربية على التعديل في أكتوبر من نفس العام.

ويملك رجال أعمال أتراك استثمارات في المغرب بقيمة مليار دولار، توفر نحو 8 آلاف فرصة عمل، بحسب بيانات جمعها مراسل الأناضول.

أسعار الذهب تنخفض بفعل ضغط قوة الدولار

انخفضت أسعار العقود الآجلة للذهب في تعاملات ، مع ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي قرب أعلى مستوى في 16 شهرا.

وعند الساعة 10:25 (ت.غ)، انخفضت أسعار المعدن الأصفر في التعاملات الفورية بمقدار 2.68 دولار أو بنسبة 0.15 بالمئة، ليتداول عند 1843.05 دولاراً للأوقية.

وسجلت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير 2022 انخفاضا بنسبة 0.36 بالمئة أو بمقدار 6.6 دولارات عند مستوى 1847.70 دولار للأوقية. وفي هذه الأثناء، ارتفع مؤشر الدولار مقابل ست عملات رئيسة أخرى بنسبة 0.05 بالمئة عند 96.07، قرب أعلى مستوياته في 16 شهرا.

وحصل الدولار على دعم بعد تصريحات لمسؤولين ببنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الجمعة، لتسريع وتيرة تقليص التحفيز لمجابهة التضخم المرتفع.

التضخم الأميركي بين ثقة الإدارة وشكوك المستهلكين

قال المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، براين ديز، إن تشريع الرئيس جو بايدن للضرائب والإنفاق سيقلص التكاليف بالنسبة للأسر الأميركية في وقت يشهد تضخماً مرتفعاً، حيث تشق الحزمة الضخمة طريقها إلى مجلس الشيوخ الأميركي.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء عن ديز قوله إنه «ما من شك في أن التضخم مرتفع ويؤثر على المستهلكين الأميركيين ويؤثر على توقعاتهم، لكن ذلك بالفعل هو سبب حاجتنا للتحرك الآن بشأن مشروع قانون إعادة البناء بشكل أفضل».

وأشار ديز إلى أن الإدارة تقدر بأن مشروع القانون الذي جرى تمريره بمجلس النواب سيخفض عجز الميزانية بمقدار 112 مليار دولار خلال 10 سنوات وبتريليونات خلال 20 عاماً.

وينتقد بعض الجماعات الخارجية وجمهوريون هذه الأرقام، وأشاروا إلى أن كثيراً من تدابير الإنفاق وخفض الضرائب تنتهي فترة سريانها مبكراً، بينما ترتفع الضرائب على أصحاب الدخل المرتفع، ولا ترتفع على الشركات.

وقال ديز في برنامج «فوكس نيوز صنداي» إن مشروع القانون «سيخفض التكاليف بالنسبة للأسر بشكل فوري تقريباً».

الشركات السعودية تعزز حضورها في أفريقيا

في تراجع هو الأكبر من نوعه منذ أكتوبر من عام 2020، سجلت السوق المالية السعودية الرئيسية (تاسي)، انخفاضاً قوامه 2.7 في المائة، لتغلق عند 11172 نقطة، خاسرة 314 نقطة، وسط سيولة قوامها 7.1 مليار ريال (1.8 مليار دولار).

يأتي انخفاض السوق المالية السعودية، في وقت سجلت فيه الشركات الكبرى المدرجة نشاطاً خارج الحدود، حيث أعلنت «معادن» السعودية تعزيز حضورها في أفريقيا، بينما تشير المصادر إلى تلمس شركة «أرامكو» السعودية فرص الاستثمار بالهند. ووفق تداولات الأسهم السعودية ، سجل المؤشر العام انخفاضاً عنيفاً، وهو ثالث تراجع على التوالي مراكماً حجم الخسائر النقطية إلى 650 نقطة، وبإجمالي نسبة انخفاض 5.6 في المائة.

وكانت النشرة الإحصائية الدورية الصادرة عن هيئة سوق المال السعودية، أفصحت عن ارتفاع عدد المحافظ الاستثمارية للأفراد، بسوق الأسهم السعودية «تداول» بنهاية الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 8.9 في المائة، مقابل الربع المماثل من عام 2020، ليصل عدد محافظ الأفراد إلى نحو 10 ملايين محفظة استثمارية.

ووفق تداولات، تراجعت معظم القطاعات، ذات الثقل في المؤشر العام، تتقدمها قطاعات المصارف والمواد الأساسية والطاقة، حيث انخفض سهم «مصرف الراجحي» – الأكثر تأثيراً في حركة السوق – بنسبة 5 في المائة، كما أنهت أسهم «مصرف الإنماء» و«الأهلي السعودي» و«سابك» و«أرامكو» السعودية و«معادن» على انخفاض.

الصين تبقي على أسعار الفائدة بلا تغيير

أبقى «بنك الشعب (المركزي)» الصيني على أسعار الفائدة الرئيسية في الصين دون تغيير للشهر التاسع عشر على التوالي، وهو ما جاء متفقاً مع أغلب التوقعات.

وقرر «البنك المركزي» استمرار الفائدة الرئيسية على قروض العام الواحد الأولية عند مستوى 3.85 في المائة، وفائدة قروض السنوات الخمس الأولية عند مستوى 4.65 في المائة.

وكانت آخر مرة جرى فيها خفض الفائدة على القروض الأولية لعام واحد ولخمسة أعوام في أبريل عام 2020، وفي ذلك الوقت جرى خفض الفائدة لقرض السنة الواحدة بمقدار 20 نقطة أساس، وخفض الفائدة لقرض السنوات الخمس بمقدار 10 نقاط أساس. يذكر أنه يجري تحديد الفائدة على القروض الأولية بشكل شهري على أساس الطلبات المقدمة من 18 بنكاً إلى «البنك المركزي» في الصين، رغم أن «البنك المركزي» يمتلك سلطة على تحديد الفائدة. وقد جرى اللجوء إلى هذه الآلية لتحديد أسعار الفائدة في الصين بديلاً للآلية التقليدية في أغسطس عام 2019.

وكانت الأسواق تتوقع الإبقاء على أسعار الفائدة بعد أن أبقى «البنك المركزي» الصيني الفائدة على آلية الإقراض متوسط المدى التابعة له دون تغيير في وقت سابق من الشهر الحالي.

يأتي ذلك بينما يتوقع أن تظل أسعار السلع المهمة في الصين ضمن مستوى معقول، كما تؤكد السلطات أن إمدادات هذه المنتجات كافية، وفقاً لتقرير لـ«اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» في الصين.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء، عن التقرير أن مستويات الأسعار في الصين تحت السيطرة، وأن الدولة لن تواجه وضعاً ترتفع فيه التكاليف في جميع القطاعات. ويصدر التقرير «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» المعنية بالتخطيط الاقتصادي في البلاد.

ثقة المستهلكين الأتراك تتبخر

تراجع مؤشر ثقة المستهلك في الاقتصاد التركي في نوفمبر الحالي بنسبة 7.3 في المائة إلى 71.1 نقطة، ليسجل أدنى مستوى له منذ البدء في نشر البيانات عام 2004، فيما عده خبراء انعكاساً لعمليات بيع سريعة لليرة التركية بأدنى قيمة لها على الإطلاق.

وبينما استعادت الليرة هامشاً ضئيلاً جداً من خسائرها، التي بلغت نحو 10 في المائة خلال نوفمبر وأكثر من 30 في المائة منذ بداية العام، أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي، أن مؤشر ثقة المستهلك تراجع إلى 71.1 نقطة، مقابل 76.8 في أكتوبر) الماضي.

ويعد المؤشر مقياساً أساسياً للاقتصاد بشكل عام، حيث يكشف الانطباعات عن الوضع المالي والوضع الاقتصادي العام، إلى جانب اتجاهات الإنفاق والادخار. كما تراجعت جميع المؤشرات الفرعية في الشهر الحالي، لكن التوقعات بالوضع المالي كانت الأسوأ. وتراجع مؤشر توقعات الوضع المالي في الأشهر الـ12 المقبلة بـ8.8 في المائة على أساس شهري إلى 68.9 في نوفمبر. وتراجع مؤشر توقعات الوضع الاقتصادي العام 8.1 في المائة إلى 68.2 في المائة هذا الشهر، ومؤشر الوضع المالي للأسر، 7.5 في المائة إلى 56.1 في المائة.

تراجع اليورو مع بدء الإغلاق الرابع في النمسا

انخفض اليورو الأوروبي)، مقتربا من أدنى مستوى منذ 16 شهرا على خلفية تنامي المخاوف من تداعيات القيود الجديدة لمحاصرة كوفيد19– في أوروبا في الوقت الذي بدأت فيه النمسا إغلاقا كاملا بينما تفكر ألمانيا في الاقتداء بها، حسب وكالة أنباء "رويترز".

وبدأت النمسا إغلاقها الرابع وهو الأول منذ إتاحة اللقاحات على نطاق واسع فأغلقت الأسواق والحانات والمقاهي والمسارح في فترة عيد الميلاد.

وكانت موجة رابعة من الإصابات قد دفعت ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا إلى فرض حالة طوارئ عامة. وحذر وزير الصحة ينس شبان من أن التطعيمات وحدها لن تكفي لتقليل أعداد الإصابات.

وهبط اليورو 0.25 في المئة إلى 1.122 دولار بحلول الساعة 09:05 بتوقيت غرينتش بالقرب من أدنى مستوى له منذ 16 شهرا والذي بلغه يوم الجمعة عندما أعلنت النمسا عن الإغلاق.